جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
مركز دراسات التنمية

التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين

آدم هنية

2012

سلسلة أوراق عمل تنموية

فريق العمل:

الباحث: آدم هنية

المترجمة: رانية فلفل

حقوق الطبع والنشر محفوظة © مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت

ISBN 978-9950-334-14-4

عنوان المركز:

هاتف: 2982021 02 972+

فاكس: 2982160 02 972+

بيرزيت ص.ب: 14

مكتب غزة: تلفاكس 2838884 08 972+

البريد الالكتروني: cds@birzeit.edu

الموقع الالكتروني: http://home.birzeit.edu/cds

تم انجاز هذا العمل بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ

ROSA
LUXEMBURG
FOUNDATION

مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق تنمية مستدامة ارتباطا بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير اطار مؤسسي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجلات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عددا آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

المحتويات

1. التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين 6

2. «التمكين» بدون تمكن 9

3. الشرذمة ونكران التاريخ 14

4. تغييب واقع القوة ودمج الاحتلال 16

5. الليبرالية الجديدة وحيادية الأسواق 20

الخلاصة 26

ا. التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين[1]

إن الأرض الفلسطينية المحتلة منطقة من أكثر المناطق "اعتمادا على المساعدات" (عند حساب المساعدات علـى شكل نسبة مـن إجمالي الدخل القومي) بين مناطق العالم (فقد بلغت تلـك النسبة إلى 49% سنة 2002 وظلـت مرتفعة خلال الأعـوام اللاحقة).[2] ولا يقتصر توزيع تلك المساعدات علـى السلطة الفلسطينية وحدها، بـل إننا نجـد على أرض الواقـع آلاف المنظمـات التنموية المشاركة فـي تلقي تلك المساعـدات وتوزيعها حيث تشمـل هذه القائمـة الطويلة على منظمات غير حكومية محلية ودولية، وعلى هيئات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا بالإضافة للمساعدات التي تصرف من خلال العلاقات الثنائية مع الممولييـن مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الكندية للتنميـة الدولية، والدائرة البريطانية للتنمية الدولية.[3] فضلا عن التمويل المباشر الذي تقدمه تلك المنظمات فهي أيضا توظف عددا كبيرا من الفلسطينيين و مكنها هذا الحال من أن تصبح أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني.[4]

وبالنظر لضخامة حجم تلك المساعدات وللاهتمام البالغ المخصص لقضية "التنمية" في الأرض الفلسطينية المحتلة – الذي لا يتناسب في حجمه مع هذا الاهتمام المكرس لمناطق أخرى في العالم – فإننا نقف مذهولين أمـام العجـز الفادح لتلـك النشاطات. فعلى سبيـل المثال تشير الوكالـة الكندية للتنمية الدوليـة إلى أنه "على الرغـم مـن تدفق المساعـدات الضخمة [إلـى الأرض الفلسطينيـة المحتلة] يظل الزحف نحـو تحقيق أهداف التنمية الألفية بطيئًا بل إن الأوضاع تزداد سوءا مع ارتفاع مستويات الفقر والجوع وتراجع وضع الصحة والتعليم والبيئـة."[5] ويظـل الفلسطينيـون من بين الشعوب الأكثر فقـرا في الشرق الأوسط مع تسـارع تباعد الفجوة بين

---

1 تعتمد هذه الورقة على محاضرة ألقيت في مؤتمر "التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: تأملات نقدية في الممارسات الحالية وفتح المجال أمام التفكير في مناهج بديلة"، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين 23 حزيران 2011.

2 Shir Hever (2010). The Political Economy of Israel's Occupation: Repression Beyond Exploitation. Pluto Press: London. p.31

3 في دراسة أجرتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنة 2008، قدرت أن هناك نحو 1200 منظمة غير حكومية في الضفة الغربية وحدها (مشروع مسح المنظمات غير الحكومية، 2008، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية). كما قدر تقرير صادر عن البنك الدولي سنة 2010 أن هناك 2100 منظمة غير حكومية مسجلة في الضفة الغربية وغزة وأن تلك المنظمات قد تلقت ما مجموعه 258 مليون دولار من التمويل الخارجي سنة 2008 ("البنك الدولي" وثيقة تقييم المشروع بخصوص منحة مقترحة قيمتها 2 مليون دولار من التمويل الخارجي للضفة الغربية وغزة لصالح مشروع منظمة غير حكومية فلسطينية"، 27 أيار 2010، 2). أما وحدة الأبحاث في منظمة أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) فقد وجدت أن عدد المنظمات غير الحكومية النشيطة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ارتفع بشكل مذهل بنسبة 61.5% ما بين 2000 و2007 (ماس "مسح المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة" 2007). للاطلاع على نظرة نقدية شاملة على هذا القطاع، اطلع على جميل هلال ("المجتمع المدني في فلسطين: مراجعة للأدبيات"، أوراق بحثية للمؤتمر الإقليمي للأبحاث عن منظمات المجتمع المدني: الوضع الحالي والآفاق، كانون الثاني 2010)

4 يشير هلال (2010، ص. 28) إلى أنه بحسب مسح أجري سنة 2007 فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية كانت تستخدم ما معدله 20 بالمائة من الموظفين بأجر. وعند استخلاص هذا الرقم الإحصائي على أساس حجم القوة العاملة (848000) وبتقدير عدد المنظمات غير الحكومية على أنه يبلغ 2100 منظمة، فإن هذا يعني أن نحو 5% من القوة العاملة كانت مستخدمة بشكل مباشر في قطاع المنظمات الأهلية. ويجب أن نضيف لهذا الرقم الإحصائي عدد الفلسطينيين العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات متعددة الأطراف

5 CIDA, West Bank and Gaza, http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/Eng/JUD-124144933-R9J

الطبقات. فسيطرة إسرائيل الفعلية على السكان الفلسطينيين قد تزايدت رغم إنشاء السلطة الفلسطينية ورغم ضخامة الدعم الأجنبي الفني والمالي لبناء المؤسسات. حيث تُنفق مليارات الدولارات على المساعدات ولكن دون أن يؤدي هذا إلى تقويض سلطان إسرائيل – في الواقع قد يكون الوصف الأفضل للنتيجة هو أنه "انحطاط للتنمية".[6] هذا بالإضافة إلى أنه مع تدهور مؤشرات التنمية، فقد قيل بأن سماسرة "صناعة التنمية" قد تحولوا إلى نخبة جديدة في المجتمع الفلسطيني وهي نخبة تابعة للشبكات المعولمة لتدفقات المساعدات الخارجية.[7]

وتعزو هذه الورقة السبب المركزي وراء تراجع التنمية إلى الفشل في تكوين فهم حقيقي وكامل لطبيعة السلطة والسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي التحليل الختامي يتم توصيف السيطرة الإسرائيلية على المنطقة على أنها قد صممت أساسا لتسهيل استلاب الثروات والموارد من الشعب الفلسطيني مع ضمان التوسع الاستيطاني لقسم من السكان الإسرائيليين في الضفة الغربية والإخضاع الكامل للسكان الفلسطينيين. وهذا هو جوهر الكولونيالية الاحتلالية [التي تستبدل شعبا بشعب]. فبينما يمكن للسيطرة الإسرائيلية أن تتخذ اشكالا مختلفة كأن تكون بيروقراطية أو قانونية أو اقتصادية إلا أن كافة محاولات التنمية تحدث في هذا السياق.

مع ذلك يظل نهج التنمية عاجزا عن استيعاب علاقات القوى هذه في الإطار الذي ينطوي تحته. حيث تظل النظرة للتنمية على أنها أمر حيادي وعملية تقنية صرفة، كل ما يلزمها هو مواصلة دعم المانحين مع التفاوض على تخفيف القيود التي تفرضها إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة مع مزج الكميات المناسبة من السياسات المؤسسية باسم السلطة الفلسطينية. وتعتبر هذه العملية خالية من علاقات القوى أو مغيبة لها لتظهر كما لو كانت في مجملها – إيجابية – وأن ما يعيقها هو غياب التنسيق بين "أصحاب الشأن" وليس كونها مبنية أصلا بالكامل على تواصل النشاط الاستعماري لإسرائيل في المنطقة.

تصور التنمية يعكس، ويتعزز أيضا، بفعل البرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديد الذي تعتنقه السلطة الفلسطينية. فالليبرالية الجديدة عبارة عن مجموعة من السياسات كانت نشأتها في ثمانينيات القرن الماضي حتى باتت اليوم النمط المهمين والرسمي للتفكير التنموي على مستوى العالم. وهي عبارة عن برنامج اقتصادي يرد المشاكل في الجنوب إلى ضعف مفترض في القطاع الخاص وإلى "النهج الريعي" الذي يلهث وراءه رجال الدولة. ومن هنا فإن الليبرالية الجديدة تعزو انعدام التنمية في المجتمعات الفردية إلى أسباب داخلية في تلك المجتمعات في الجنوب وتعرض صورة أسواق عالمية غير استغلالية فيها تدفقات لرأس المال والسلع بين الدول تحقق الفائدة المتبادلة (والتي عبر عنها على سبيل المثال بالمذهب الاقتصادي المسمى بالميزة المقارنة).[8]

---

6 Roy, S. 1995. The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development. Washington, D.C.: The Institute for Palestine Studies; Samara, A. 2001. Epidemic of Globalization: Ventures in World Order, Arab Nation and Zionism. Glendale, CA: Palestine Research and Publishing Foundation.

7 Sari Hanafi and Linda Tabar (2005). The Emergence of a Palestinian Globalized Elite: Donors, International Organizations and Local NGOs. Jerusalem: Institute of Jerusalem Studies.

8 See Saad-Filho, A., and D. Johnston. (1995). Neoliberalism: A Critical Reader. London: Pluto Press.

ومـن هنا فإن الحل لمشـاكل التنمية في الجنوب هو فتح أسواقها أمام العالـم الخارجي ورفع القيود المفروضة علـى الاستثمار في المجـالات الأساسية للاقتصاد وسن قوانين لتحرير الملكية ووضع حد للدعم المالي المقدم للفقراء للحصول على الغذاء وغيره من المواد الضرورية وزيادة المنافسة في السوق. ومن خلال تمكين الأسواق من تسيير حركتها بحرية يتحول القطاع الخاص إلى المحرك الرئيس للنمو وبهذا يساهم في احتضان المبادرات الريادية ويؤدي إلى خلق الوظائف وتحقيق الرخاء.

تعرض هـذه الورقة تقييمـا نقديا لهذا الإطـار التنموي الليبرالي الجديـد حيث تطرح الحجة التـي مفادها أنه يكرس وبالتالـي يعزز من واقع السيطـرة الاستعمارية الإحلاليـة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتركز الورقة على ما يتم عمله لإنكار علاقات القوى تلك فهي حتى عندما تقر [تقبل] من خلال الهيئات التنموية صراحـة بواقـع "الاحتـلال الإسرائيلي" فإنها لا تحـاول إبعاده عن السياسة بل تعـرف عناصر ثلاثة تلتحم معا لتعيد تعريف واقعه وبهذا تطمس معالمه الفعلية:

- أولاً: نجـد إنـكارا كاملا للتاريخ حيث إن هنـاك فصلا كاملا بين احتلال إسرائيـل للضفة الغربية وقطاع غـزة والمشروع الاستعماري الإسرائيلي الشامل. فهذا المشـروع ومنذ العام 1948 يظل هو الذي يشرذم الشعب الفلسطيني برمته.

- ثانيـاً: تم تغييب السيطرة نفسها عـن تحليل الممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى حد أن بنى الاحتلال بذاتها أصبحت تشكل جزءا متجسدا في استراتيجية التنمية الفلسطينية الرسمية.

- وأخيراً: فإن السلطة الفلسطينية تعتنق الليبرالية الجديدة بناء على تصور أن الأسواق محايدة وأنه سيكون هنـاك نمو يقوده القطـاع الخاص وتوقعات بأن التنميـة الاقتصادية هي هدف وعمليـة منزوعة المصالح تسمو على علاقات القوة.

إنه لمدعاة لسخرية كبيرة أن تكون منطقة الشرق الأوسط التي تتأثر بهذا الشكل بتوزيع القوى قد شهدت تحليلا لمـا يحدث فيها يبتعـد تمام الابتعاد عن خطاب التنمية وفهمه من خلال علاقتـه بتلك القوى. لابد من استعادة فهـم احتياجـات القوى إلى طريقة تصـور التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة واستـرداد نموذج بديل يرى التنميـة على أنها نضال. لتحقيق هذه الغاية تبـدأ الورقة بمناقشة معنى "السلطة/ القوة" وعلاقتها بالليبرالية الجديـدة. ثـم تنتقل لمناقشـة كيف تم التغاضي عن الواقـع الحالي للاستعمار الإحلالـي الإسرائيلي من خلال منظـور النقاط الثلاث التـي بيناها فيما سلف. وتختتم الورقة بملاحظات مختصـرة حول كيفية استخدام هذا النقد لخلق إطار جديد يعبر عن استراتيجية بديلة.

2. "التمكين" بدون تمكن

مـن المواضيع الشائعة التداول فـي مشاريع المنظمات غير الحكومية والمتعـددة الأطراف في الأرض الفلسطينيـة المحتلة يأتـي موضوع "التمكين" بصفته أحد أهداف التنميـة الرئيسية. ويتحدث البنك الدولـي بمـلء الصـوت عن "تمكيـن المواطنين" علـى انه شرط أساسـي لتحقيق التنميـة في الشرق الأوسـط.[9] ويصرف البنك نفسه عشـرات الملايين من الدولارات لتمويل مشاريع تحاول جاهدة إنجاح تلـك الفكرة.[10] وتردد المنظمات غير الحكومية المحليـة والدولية الحديث نفسه في عناوين مشاريعها ووثائقهـا الاستراتيجية. فنجد على سبيـل المثال مؤسسة فلسطينية لتمويل المشاريع الصغيرة تتحدث عن "الحاجة لتمكين اقتصادي لكافة شرائح المجتمع ... مع الحاجة للتركيز بشكل خاص على النساء وإشـراك هؤلاء النسـاء بزخم وفعالية في هذه العمليـة."[11] وبدورها وزارة الخارجيـة الأمريكية تمول مـن خلال مبادرة الشراكـة الخاصة بها مع الشرق الأوسط "برنامج تمكين القيادات" الذي وفر منحا بلغـت 2.2 مليـون دولار "لتعزيز ثقة المجتمعـات المحلية المستهدفة وإيمانهـا بالزعماء المجتمعيين المحلييـن من خلال خلق مساحات مجتمعية آمنة ورفع مستـوى النشاط المجتمعي."[12] وتقوم مؤسسة اليونيسف مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية بتمويل "مجالس الأطفال البلدية" في الضفة الغربية حتى "يتـذوق الأطفال نكهة التمكين."[13] وتمول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات غير الحكومية الفلسطينيـة بغية "تمكيـن الشباب الفلسطيني والبالغين الذين يخدمونهـم بحيث تصبح المجموعتان كلتاهما زعماء محليين أقوياء ومحركات لصنع التغيير".[14]

هـذا الترويج لما يبدو في ظاهـره توجيها نحو النشاط المبادر يشكل جزءا من تحول أوسع على مستوى العالـم فـي الممارسـات التنموية. فمنـذ ثمانينيات القرن الماضـي فصاعدا، باتت الجهـات المانحة الحكومية والمتعددة الأطراف تذهب تدريجيا إلى اعتناق مفهوم "التمكين" – إلى جانب مصطلحات أخـرى على شاكلة "التحول نحو اللامركزية" و"الحكـم" و"المشاركة" – معتبرة تلك المصطلحات على أنها السمة الرئيسية للمساعدة التنموية في الجنوب. وقد تزامن هذا مع تحرك نحو نموذج التنمية الليبرالية الجديد المدفوع بقوة الأسواق وما تبع ذلك بشكل مباشر من موضة اعتبار أن المنظمات غير

---

9 وهناك مثال حديث مؤخرا على هذا الأمر في حديث رئيس البنك الدولي، روبر زوليك في 6 نيسان 2011 بعنوان "تمكين المواطنين، الحكم، مفتاح للشرق الأوسط" http://go.worldbank.org/HOECHJLHM0

10 For one example, see the 2008 Village and Neighborhood Development Project, http://web.worldbank.org/external/projects/main?pagePK=64312881&piPK=64302848&theSitePK=40941&Projectid=P104257

11 Asala, The Palestinian Businesswomen's Association, "Women's Economic Empowerment in the West Bank, Palestine", p.9, October 2010.

12 http://www.medregion.mepi.state.gov/leadership-empowerment-program.html

13 http://www.unicef.org/infobycountry/oPt_24557.html

14 http://www.equip123.net/webarticles/anmviewer.asp?a=639.

الحكومية هي العناصر الرئيسية المحركة للتنمية.[15] إضفاء تلك الصفة الفرسانية على التمكين – وما يتبعه من مصطلحات مثل الحكم الرشيد والتحول نحو اللامركزية – يلقي بالثقل في العملية التنموية على خيارات الفرد (مثل برامج التمويل الصغير) أو تلك المصطلحات الأسطورية مثل "المجتمع المحلي" (الذي أفرغ من أي اختلافات متأصلة فيه للسلطة).

ويمكن تصوير إنفاق الدولة على برامج اجتماعية على أنه غير ذا كفاءة وأنه جبهة معيقة ل "حرية" الأسواق والأفراد. قصر الديمقراطية على الفضاء السياسي وتوسيع مفهوم الحرية ليشمل الأسواق عمل كحجاب يخفي علاقات القوى الضرورية المتأصلة في الرأسمالية وحجب صراحة قدرة الدولة على تحديد استخدام وملكية وتوزيع مواردها الاقتصادية.

ومن هنا فإن أي شكل من السيطرة الديمقراطية على الاقتصاد التي تقودها الدولة والتي، بحكم تعريفها، يلزمها تقييد نشاطات القطاع الخاص، تم استثناؤها حيث صنفت على أنها انتهاك ل "الحكم الرشيد". ومن خلال تنصيف الفرد (أو المجتمع) في مقابل الدولة الطماعة في جوهرها، يسهل إضفاء الشرعية على الدعوات لإلغاء قدرة الدولة على التدخل في عملية تسيير السوق.

وقد شهدنا تماما العلاقة بين اللغة التي تبدو في ظاهرها تقدمية وبين الليبرالية الجديدة في أدبيات التنمية. حيث يشير موهان وستوك مثلا إلى أن استخدام مصطلحات على شاكل التمكين من قبل المؤسسات المالية الدولية يعمل على الاستحواذ على – وبالتالي تحييد – اللغة النقدية التي يحملها اليسار (وبخاصة الناشطات النسويات). والنتيجة إذن هي تقويض مقاومة البرنامج الليبرالي الجديد الأوسع للمؤسسات المالية الدولية من خلال إنتاج مستوى عال من الاتفاق بين الفاعلين والمؤسسات من هذا اليسار "الجديد" وهذا اليمين "الجديد" رغم حمل كل طرف منهم لأجندات مختلفة بشكل كبير. وقد حل مكان النقد الجذري للدولة "نشوء" المستوى المحلي "على أنه موقع التمكين وبالتالي مستقر توليد المعرفة والتدخل التنموي."[16] وبنفس الطريقة في حال البرامج التي تركز على النوع الاجتماعي في الهند نجد تعليق شارما ومفاده أنه: "بحكم مزاجه الذي يركز على تفكيك أنظمة الرفاه

---

15 Katie Willis (2005), Theories and Practices of Development, Routledge, p.97. من الناحية النظرية فإن التحول باتجاه المنظمات غير الحكومية برر من خلال التصور بأنها على اتصال بالمجتمعات المحلية وبالتالي مساءلة أمامها ما يجعلها أكثر استجابة لاحتياجات "المجتمع" وأنها تتمتع بكفاءة ألمى في تنفيذ المشاريع (Willis 2005, pp. 98-99).– حسبما تصف روبنسون سياسة التنمية التي يتبناها البنك الدولي وغيره من المنظمات متعددة الأطراف في بداية ثمانينيات القرن الماضي – فإن أجندة السياسة الجديدة قد رسمت رابطة واضحة بين السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة والتركيز على حوكمة [إدارة] المؤسسات.
Robinson, M. (1994) "Governance, Democracy and Conditionality: NGOs and the New Policy Agenda", in A.) Clayton (ed), Governance, Democracy and Conditionality: What Role for NGOs? (Oxford, Intrac). In turn, this strategy opened the space to NGOs as the new mode of service-delivery (See Hulme, D., M Edwards. (1997) NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort?. Basingstoke: Macmillan, for an early discussion of these .(themes

16 Giles Mohan and Kristian Stokke (2000). "Participatory development and empowerment: the dangers of localism", Third World Quarterly, Vol 21, No 2, p.247.

وممارسة الضبط المالي وتخصيص خدمات الدولة فإن منطق التمكين الذي تم تخيله من منطلق الليبرالية الجديدة يسعى إلى تمكين الفاعلين من القاعدة وبخاصة النساء من تلبية احتياجاتهم عبر آليات السوق بدلا من الاعتماد على نفحة كرم الدولة."[17] وهنا يطلق هذا الفهم تحذيرا لنا حول أهمية التحري عن المعنى الفعلي لتلك الكلمات "التي تبدو ذات وقع رفيع" وتستخدم في سياسات التنمية، لكي ندرك أنها تلعب دورا يتخطى "مجرد عرض وجهة للسير: فهي تضف شرعية يحتاج لها الفاعلون التنمويون لتبرير تدخلاتهم."[18]

ونعرض نقاشا لتشخيص الليبرالية الجديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة فيما يلي. ولكن في هذه المرحلة من المهم التركيز على ظاهرة رافقت الاستخدام المتنامي لتلك "الكلمات ذات الوقع الحسن". أي تزامن التركيز على التميكن والمشاركة المجتمعية ومسائل الحكم، نشأ تلكؤ مطرد في الإقرار بالأبعاد المختلفة لهيكلية السلطة التي تشكل العمليات التنموية برمتها في الجنوب وبالتالي لم يتطرق النقاش لتلك الأبعاد. من النظرة الأولى قد يبدو هناك تناقض ما في هذا الطرح ولكنه ينم عن أن التركيز على "المستوى المحلي" يعمل على التقليل من أهمية تأثير مجمل العلاقات الاجتماعية التي تعيش فيها المجتمعات كافة بالضرورة. تحولت مسألة الديمقراطية إلى مشكلة مردها إلى الفرد (أو المجتمع) ويمكن حلها بشكل أفضل من خلال هذه الوصفة السحرية المسماة "التمكين". ومن هنا فإن انحطاط التنمية هي خطأ ارتكبه المقموعون أنفسهم – وليس شيئا تشكل أساسا بحكم بنى القوى المسيطرة – ومن هنا فإن التحدي يصبح إطلاق سراح الطاقة الكامنة للتنمية التي يفترض أنها عنصر متأصل موجود في داخلنا. هناك منظمة غير حكومية فلسطينية تتبنى هذا الشعور ببراءة مشيرة إلى أن "الشباب الفلسطيني أصلا متمكن حيث يحمل في داخله القدرات الإبداعية لإحداث التغيير ... ودور البرنامج هو توفير المنتديات للشباب لاحتضان أفكارهم وأحلامهم وإطلاق زمامها على أرض الواقع."[19]

بالطبع الأمر هنا ليس إنكار أن الشعوب تمتلك بالفعل القدرة على المقاومة والوقوف في وجه القمع – ولا نجد تعبيرا أفضل عن هذا الأمر من الشعب الفلسطيني. ولكن للقيام بهذا الأمر يعني الاعتراف بأن علاقات القوى هي حتما متأصلة في كافة عمليات التنمية وأن التحدي الأساسي يجب أن يتمثل في قلب وإنهاء علاقات القوى هذه. الاعتقاد – وهو ما يتعزز بشكل مثير للدهشة في السياق الفلسطيني

17 Aradhana Sharma (2008) Logics of empowerment: development, gender, and governance in neoliberal India, (Minneapolis: University of Minnesota Press). p. xvi

18 Andrea Cornwall and Karen Brock (2005), "What do Buzzwords do for Development Policy? A critical look at 'participation', 'empowerment' and 'poverty reduction'" Third World Quarterly, Vol. 26, No. 7, p.1044. Cornwall and Brock go on to note that empowerment has thus lost "its original emphasis on building personal and collective power in the struggle for a more just and equitable world" (p.1046).

19 Ruwwad, About Us. http://www.ruwwad.org/?rt=SitePages/AboutUs

– بأنــه مــن الممكــن الانخراط في التنمية بدون قلب بنى القوى هذه لهو طريق ضلال ولا يخدم بالفعل ســوى تعزيز وتقوية أواصر النظام الاجتماعي القائم مخفيا وراءه تلك الممارسة نفسها لعلاقات القوى هــذه. يصبح التمكيــن بلا مغزى إذا لم يوضع في مواجهة وفي صراع مع القوى المنهجية. هذا ليس هو نهــج معظم العمل التنموي في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي يميل إلى التغاضي عن المشكلة الأوسع للقــوى بالكامل. وهو بالتالــي يعكس نموذج تنمية يحــاول التعايش مع المحــددات الهيكلية للكولونيالية الإسرائيلية. وفي أسوأ الأحوال فإن تلك النماذج التنموية تحاول فعليا تجسيد الاستعمار الإسرائيلي في ممارسة التنمية بحد ذاتها.

يلاحظ موهان ستوكي أن هذا التصور للمفهوم شائع في الكثير من مزاولات التنمية في الجنوب ويستند هذا التصور في نهاية المطاف إلى نموذج سلطة متناغم فيه ترزخ القوة في سطوة الأفراد في المجتمع ويمكــن أن تزداد بفعل السعــي الناجح لتحقيق الأهداف الفردية والجماعيــة. وهذا ينطوي على تمكين حالة العجز وقلة الحيلة التي تتحقق داخل النظام الاجتماعي القائم بدون أي تأثيرات سلبية كبيرة على سطــوة الأقــوى.[20] نتيجة هذا التوجه هي أن مزاولة التنميــة تميل نحو "السعي إلى تحسين القابعين في الوامش ضمن الأنظمة القائمة بــدون أن تشكك فعليا بالديناميكيات غيــر المتساوية للقوى التي تعتبر أصلا السبب وراء ظهور تلك الفجوات في المقام الأول."[21]

تتعرض باقي الورقة بشكل أساسي لمناقشة بعض سمات السلطة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية علــى مجموع الســكان الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وتبعاتها علــى التنمية. ولكن، قبل التطــرق إلــى هذا النقاش، من الضــروري الحديث بشــكل مختصر عن كيفية فهــم مصطلح "القوة" فيمــا يلي مــن نص. استنادا للنقاش الموسع لهذا المفهوم في أدبيات التنمية نجد ثلاثة معاني أساسية مترابطــة لــه نستخدمها فيما يلي من نص.[22] المعنى الأول هو الفهــم الأساسي للقوة بصفتها "القدرة علــى السيطــرة". ومن هنا تصبح القوة هي مصدر نابض يجبر الناس على التصرف بشكل معين. وقد ينجــم هذا عن السطــوة العسكرية أو السيطرة على المقدرات الاقتصاديــة والحدود أو من القيود على حركة السلع والأفراد.

المعنــى الثانــي المستخدم في التحليل الآتي يتصور القوة على أنها فــي اتجاه غير مباشر. قد يتصرف

20 Mohan and Stokke (2000), p.248

21 Saraswati Raju (2005). "Limited Options—Rethinking Women's Empowerment 'Projects' in Development Discourses: A Case from Rural India", Gender Technology and Development July vol. 9 no. 2 p.255.

22 These definitions are drawn from Willis (2005), p.102. For more discussion of these themes and their relationship to development theory and practice, see Jo Rowlands, 1995, "Empowerment examined", Development in Practice 5 (2), Oxfam, Oxford; Naila Kabeer, 1994, Reversed Realities, Verso, London; Steven Lukes, (1974), Power: A Radical View London, Macmillan; Zoe Oxaal and Sally Baden (1997). Gender and empowerment: definitions, approaches and implications for policy – briefing for Swedish International Development Cooperation Agency (Sida) Institute for Development Studies, University of Sussex.

الناس بطرق معينة ليس لوجود تهديد مادي أو قوة نابضة بل لأنهم يعتقدون أن هذا ما يخدم مصلحتهم الفضلى ويتصرفون بهذه الشاكلة لأنهم لا يقدرون على إيجاد طرق بديلة. من هنا فإن السيطرة عليهم تنبع من عدم "قدرتهم على رؤية أو تصور بدائل". وهذا شكل من أشكال الهيمنة النفسية. وهناك أسباب بنيوية لعمل ذلك ولكن النتيجة هنا هي أن الناس يسلكون وجهة ما لأنهم يعتقدون أنه لا توجد إمكانيات أخرى – حتى وإن كان هناك احتمال لوجود تلك الإمكانيات.[23] كما سنطرح في النقاش التالي، فإن هذا المفهوم للقوة يرتبط ارتباطا خلقيا بكيفية بناء تصورات الرواية التاريخية والهوية الوطنية. ينبغي أن تقوم استراتيجية التنمية البديلة بنبذ هذا التأطير بشكل واع وإدراكي.

وفي مسار متصل بشكل وثيق بما سبق، فإن المعنى الثالث للقوة ينقل مشاعر "القيمة الذاتية والتقدير للذات الذي يحمله الناس لشخصهم." ويمكن أن يحملوا تلك المشاعر على مستوى الفرد وكذلك يمكن أن تكون معممة تتشارك فيها مجموعات مختلفة من المجتمع. من الواضح أن هذا شديد الارتباط بطرق التعبير عن النوعين الأولين للقوة. هنا تكون القوة شيئا له تأثير نفسي أكثر من أي تأثير آخر. فبدون مشاعر قيمة الذات وتقدير الذات – وهذا الأمر المهم التشديد عليه لا يشير فقط إلى الحس الفردي بل يشير بشكل كبير جدا إلى الروح الجماعية – يصبح من الصعب الإيمان بوجود بدائل مختلفة أو حتى تصورها ناهيك عن النضال من أجلها. تأثيرات السيطرة الاستعمارية في ملاحظات فرانتز فانون قبل بضعة عقود – تتميز بقدرتها على إنتاج "شعب خلق في روحه عقدة نقص".[24]

يتوجب على الفلسطينيين مقاومة كافة أشكال القوة هذه عند محاولة فهم آثار الاستعمار الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية. يركز باقي هذه الورقة على كيفية تفاعل أشكال القوة هذه – وكيفية تخفيها – تحت إبط النهج المهيمن على التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

23 تعكس هذه الصورة للقوة/ السطوة ملاحظات غرامتشي حول هيمنة الطبقة الحاكمة. في أي مجتمع، النخبة الحاجمة – ما يصفه غرامتش على أنه التكتل التاريخي – لا تعمل حصريا من خلال الممارسة الصرفة للقوة والسطوة بل أيضا من خلال عرض مصالحها على أنها تنسجم مع مصالح المجتمع بكامله.

24 Frantz Fanon (1967) Black Skin White Masks, Grove Press, New York, p.18.

3. الشرذمة ونكران التاريخ

عكفت الحركة الاستعمارية الإسرائيلية على مدار ستة عقود كاملة على تقسيم الشعب الفلسطيني وتفكيك أوصاله مبعدة بأفراده عن بعضهم البعض. فمنذ موجات الاستعمار الأولى في فلسطين كان هناك مشروع عن سابق إصرار وترصد لبعثرة الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال عزل الفلسطينيين في بقاع منثورة ومبعثرة هنا وهناك مطورة بذلك تشكلات اجتماعية متمايزة تختلف بين البقعة والأخرى.[25] ويتضح هذا تماما في التسميات المختلفة المستخدمة لوصف الشعب الفلسطيني: فنجد اللاجئين الفلسطينيين وهم حاليا أكبر مجموعة لاجئين في العالم؛ والفلسطينيين الذين ظلوا في أراضي 1948 وتحولوا فيما بعد إلى مواطنين في دولة إسرائيل؛ والانقسام داخل الضفة الغربية إلى معازل مفصولة عن بعضها البعض، وحاليا الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. تشكل هذه المجموعات كلها الأمة الفلسطينية– ولكن إنكار هذه الوحدة على مستوى الشعب بالكامل هي المنطق المهيمن على الاستعمار من قبل 1948. ولا بد من تجسيد منطق الشرذمة هذا في كيفية تصور 'التنمية' في الأرض الفلسطينية المحتلة وتنفيذها. طريقة عمل السلطة الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي أحد عناصر مشروع أشمل ما يعني أن علينا أن ننظر إلى وضع النظريات المتعلقة بمنطق الشرذمة هذا وفهمه على أنه شيء داخلي في طبيعة الاستراتيجية الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[26]

فعملية التقسيم لا تنحصر في تقسيم المساحات، بل ترتكز حتما إلى زعزعة زمنية. أي بعبارة أخرى، هناك نوع من الهجوم على التاريخ نفسه يشكل سمة لا تتجزأ من كيفية تفاعل القوة/ السلطة الإسرائيلية. لقد تم إنكار تاريخ التجربة الفلسطينية وتقليصها إلى الرواية الأخيرة التي تقبل بنتائج الشرذمة على أنها وضع دائم ومسلم به. ويصبح هنا بالإمكان الحديث عن "الغزيين" مثلا بدون الرجوع إلى كيفية بناء هذه الفئة نفسها من خلال فرض الشرذمة بالقوة على الشعب الفلسطيني برمته (أولا إبان 1948 ومن ثم من خلال الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة). ولأن تلك الفئات مقبولة على اعتبار أنها مسلمات، وأصبحت نطاق التركيز الشرعي (والحصري) لتدخلات التنمية، هنا يعاد إنتاجها بشكل دائم. من هذا المنظور يتم الإبقاء على عملية التقسيم وتغذيتها بفعل استراتيجية التنمية التي لا توجه لتلك العملية أي انتقاد والتي تنكر التاريخ الذي وصل بالمنطقة لهذا الحال وهذا ما يمنح السيطرة/ القوة الإسرائيلية أهميتها النسبية.

---

25 See Tikva Hornig-Parnass (2007), "Zionist Principles of Separation and Ethnic Cleansing on Both Sides of the Green Line", in Between the Lines: Readings on Israel, the Palestinians and the US "War on Terror", ed. Tikva Hornig-Parnass and Toufic Haddad, Haymarket Press: Chicago.

26 من نقاط الضعف الواضحة في اتفاقيات أوسلو وإطار متابعة المفاوضات كان القبول بهذا التقسيم المناطقي. See Hornig-Parnass and Haddad (2007) particularly Chapters 1 and 3.

تتـدرج عمليـة التقسيـم – المكاني والزماني – هـذه بشكل واضح تحت الشـكل الأول من أشكال القوة الـذي ذكرنـاه آنفـا. فإسرائيل تفرض منـع اللاجئين الفلسطينيين مـن العودة إلـى أراضيهم بالقوة، وتعـزل الضفـة الغربية وقطاع غـزة عن بعضهما البعض وتفرض قيودا إدارية علـى حركة المواطنين الفلسطينييـن في إسرائيل تجـاه الأرض الفلسطينية المحتلة وتسيطر سيطرة كاملة على الحركة داخل الضفـة الغربية نفسها. ولكـن هذا التقسيم ينعكس أيضا على الإحساس ب "القدرة على رؤية وتصور بدائـل للتغييـر". ويمكن أن نلحظ هذا الأمر بطريقة تسرب هذا التقسيـم للشعب الفلسطيني إلى قلب خطـاب التنمية. بخـلاف استثناءات ملحوظة، فـإن المنظمات غير الحكومية فـي الأرض الفلسطينية المحتلـة تعمـل كما لو كان الشعب الفلسطينـي كله يتكون من المقيمين في الضفـة الغربية وقطاع غزة (ويـزداد التوجـه نحو اعتبار الشعب المقيم في إحدى هذين الشطرين مـن الأرض). نادرا ما نجد أي عمل تنموي يقف في مواجهة مفتوحة مع عملية التقسيم هذه ويرفضها جملة وتفصيلا، بحيث ينظر إلى الشعـب الفلسطينـي بوحدته الكاملة. ونلحظ هذه الظاهرة بشكل خاصـ في حالة المشاريع التي تربط المواطنيـن الفلسطينيين في إسرائيل الذي أخضعت هويتهم كفلسطينيين لعملية استهداف مطولة من الدولة الإسرائيلية.

أما في سياق مجمل السكان الفلسطينيين فإن عملية التقسيم هذه تضيق من الرؤية والخيال السياسي. فهي تعبير عن الشكلين الثاني والثالث من القوة/ السلطة اللذين ناقشناهما في القسم السابق. فهناك ضيـاع للهوية الجماعية وتقليص للأفق الاجتماعي ضمن تلك الحدود المعزولة التي تحيط بهذه القطع المتناثرة من الأراضي التي حدث أن مارس فيها الشعب حياته.

ورام الله مثـال صـارخ على هذا – فبوجـود مقار الحكم الرئيسية لوزارات السلطـة الفلسطينية ومقار الجهـات المانحة الدوليـة والمنظمات غير الحكومية فيها فقد اتخذ شـكلا خاصا بها للحياة. وهذا له عميـق الأثر على قـدرة الشعب على تصور ممرات بديلة للمقاومة كما يقوضـ من التماسك الاجتماعي الـذي ينعكس بشكل نفسـي على الشعور بالقيمة الذاتية وتقدير الذات. ويتم تطبيع هذا التضييق للرؤية والمحافظة عليه في الممارسات العملية للمنظمات غير الحكومية وغيرها من وكالات التنمية.

4. تغييب واقع القوة ودمج الاحتلال

فـي الضفة الغربيـة وقطاع غزة نفذت عملية التقسيـم من خلال استراتيجية هدفـت إلى تحقيق حالة مـن "التحكـم عن بعـد" – أي أن إسرائيل أبقت على سيطرتها على سـكان فلسطينيين مبعثرين ولكن بـدون أن يكون هناك تكاليف لوجودها على شكل تواجد عسكري مباشر في المدن والقرى الفلسطينية. وهـذا ليـس بالشيء الجديد – فخطة ألون لسنـة 1967 وضعت بشكل صريح طريقة السيطرة هذه في الضفـة الغربيـة – ومن المثيـر للدهشة كيف أن الحدود التـي وضعتها خطة ألون مـا زالت هي نفسها فـي الكثيـر من الخرائـط التي تناقش "الوضع النهائي" اليـوم.[27] خلال عقد التسعينيـات من القرن الماضي نما نظام التحكم عن بعد هذا ليتحول إلى هيكلية بيروقراطية معقدة من التصاريح والحواجز ومختلـف قوانين تقسيم المناطـق التي أحكمت السيطرة على حركة الأفـراد والبضائع بين تلك البقاع المختلفـة في أراضـي الضفة الغربية (بينما ظلت غـزة "قطعة مقتطعة" مكتملـة وحدها). ويتواصل نظـام الأوامر العسكرية الذي بسط حكمه على الحيـاة الفلسطينية منذ العام 1967. كما أن إسرائيل أحكمـت سيطرتها على الكهربـاء والمياه والاتصالات الخليوية وحتى علـى الإنترنت – يمكن للشركات الفلسطينيـة أن تسوق هـذه البنية التحتية ولكن في التحليل الختامي فإن هـذه البنية نفسها موردة من قبـل إسرائيـل التي تحكم سيطرتها عليها. وهذه كلها صـور توضيحية للشكل الأول للقوة – القدرة على إجبـار الفلسطينييـن على التصرف بطرق معينة. النقطة التي يجب التقاطهـا هنا هي أن عملية أوسلو التي انطلقت في التسعينيات ورغم واجهة "الحكم الذاتي" الفلسطيني الذي أتت به فهي لم تفض إلى تخفيـف السيطـرة الإسرائيلية بل إنها فقط غيرت من شكلها. أصبحت السيطرة الإسرائيلية أكثر حدة وأشد قسوة طوال سنوات أوسلو ونتيجة لذلك ازداد خضوع التنمية للسلطة الإسرائيلية أكثر من أي وقت مضى في تاريخ المنطقة.

يتجلـى أحد أهم أنماط هـذه السيطرة في النظام الاقتصادي الذي تطور فـي ظل الاستعمار. حيث إن الاقتصـاد الفلسطيني قد تشكل جوهريا من خلال تبعيته لإسرائيل. وقد برز هذا الأمر في السبعينيات والثمانينات عبر شكل الأوامر العسكرية التي منعت التنمية الصناعية والزراعية وسلسلت الفلسطينيين كقـوة عاملة رخيصة رفدت بها الاقتصاد الإسرائيلـي.[28] وتظهر هذه السيطرة اليوم من خلال التحكم بالبضائع الأساسية الداخلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتسهم هذه البنية في تعظيم أرباح كبريات الشـركات الإسرائيليـة عبر آليات مختلفة. أولا، تعمـل الضفة الغربية كسوق أساسـي للكثير من السلع الإسرائيليـة – وبما أن الاستهـلاك الفلسطيني يتم تمويله بشكل أساسي من خلال تدفقات رأس المال

27 The failed 'Village Leagues' of the 1970s was another example of this.

28 Farsakh, L. 2005. Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation. New York: Routledge.

الخارجـي – يصبـح هـذا السوق مربحا للغايـة.[29] كما أن أشـكال التنمية التي تزخـر اليوم عبر بعض أجزاء الضفة الغربية – مثل المباني الجديدة والمقاهي والتجمعات السكنية ومراكز التسوق والمناطق الصناعية وغيرها تفيد بشكل رئيسي الشركات الإسرائيلية وطبقة صغيرة جدا من الفلسطينيين (اطلع علـى المزيـد من التفاصيل في النقاش التالي). توجد مناحي إضافيـة لهذه الهيمنة الاقتصادية، منها علـى سبيل المثـال أن العملة الفلسطينية تعنـي أن النظام النقدي الفلسطينـي مرتبط بقرارات البنك المركـزي الإسرائيلـي. من تبعات هذا وقع تضخم مالي كبير في الأرض الفلسطينية المحتلة وهو ككل شيء آخر يفيد الشركات الإسرائيلية ولكنه يفرغ ثروات السكان الفلسطينيون.[30]

لا بد من دمج هذه الاعتبارات البنيوية في أي تحليل لعملية التنمية. فحتى نتحدث عن التنمية وبخاصة فيما يتعلق بوضع السياسة الاقتصادية بدون البدء من حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني يعمل أساسا على أنـه تابع يعتمد على إسرائيل فإننا نكون نخفي العلاقة الاستغلالية في قلب الاحتلال الإسرائيلي. ولكن هـذا النهج يمر بدون أن تثار بشأنـه الأسئلة لدى غالبية تقارير كبرى الوكالات المتعددة الأطراف حول التنميـة الاقتصاديـة الفلسطينية. فالبنك الدولي على سبيل المثـال يخصص آلاف الصفحات لتحليل يرسـم الخطوط العريضة للخطوات اللازمة ل "بناء الدولة" الفلسطينية يركز فيها على التدابير التي ينبغي على السلطة الفلسطينية أن تنفذها حتى تبني "دولة حديثة". ويقوم بهذا العمل من خلال معالجة عمليـة وضع السياسات لـدى السلطة الفلسطينيـة وإسرائيل كما لو كانتا فضاءيـن متميزين مستقلين عـن بعضهما البعض ويتطرق لموضوع الاستيطان الاستعمـاري الإسرائيلي على أنه مجرد مجموعة من التعليمات الإدارية التي يمكن (أو لا يمكن) أن "تعيق" التنمية الفلسطينية بدلا من التركيز على حقيقة أن هـذا الاستيطان هو شـكل من أشكال القوة التي تتغلغل حتما في كافـة مناحي المجتمع الفلسطيني. ومن خلال هذا العمل يكون التركيز على تشجيع إسرائيل على تعديل بعض المناحي القليلة في سياستها بحيث تسمح للسلطة الفلسطينية بالعمل بفعالية. وبهذا تدخل إسرائيل كشريك في التنمية الفلسطينية بدلا من اعتبارها عاملا معاديا لها. يشير تقرير صدر عن البنك الدولي سنة 2010 مثلا إلى:

> الركيزتان المتوازيتان للنمو المستدام والمؤسسات الناجحة في الدولة الفلسطينية المستقلـة يجب أن يكونا المسئولية المشتركة للسلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل مـع تضافر المجتمـع الدولي. كما أشار هذا التقرير فإن هـذا الثالوث قد لعب دورا فـي النمو الأخير الذي شهدته الضفة الغربية وغـزة حيث كان دور حكومة إسرائيل تخفيـف القيـود المفروضة على الحركة والقـدرة على النفاذ بينمـا قامت الجهات المانحة بتمويل نفقات السلطة الفلسطينية. وتستمر تلك الأطراف الثلاثة بأداء أدور

29 Hever 2010, p. 36

30 Hever 2010, pp. 42-45.

مهمـة لتحويل هذا النمو الأخيـر إلى نمو مستدام ولكي يدعم هـذا النمو المستدام التقـدم المستقبلي نحو بناء جدي لمؤسسات الدولة. بالنسبة لحكومة إسرائيل لابد من اتخـاذ تدابير إضافية لتحسيـن الظروف على الأرض وتمكيـن القطاع الخاص مـن الانطلاق في عملية التنمية. أمـا السلطة الفلسطينية فعليها أن تواصل مسارها لتحسيـن بيئة الأعمـال وتعزيز موقفها الضريب ما يسمح بانتعاش مؤسساتها. أما الجهـات المانحة فعليها أن تواصل كرمها حيث إنه أمر جوهري في تعزيز المكاسب المستدامـة التـي حققتها السلطـة الفلسطينيـة وتمكينها من تقليـل الاعتماد على الدعـم الخارجي بدون المساس بقدرتهـا على تقديم الخدمـات الأساسية للسكان الفلسطينيين.[31]

يلخص هذا الاقتباس كيفية تغييب السلطـة الإسرائيلية عن خطـاب التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلـة. ضمـن منظور البنك الدولي فـإن مشكلة التنميـة الاقتصادية قابلة للحل مـن خلال الجهود المشتركـة للحكومة الإسرائيليـة والسلطة الفلسطينية و"المجتمع الدولـي". يجب على هذه الأطراف الثلاثـة كلهـا أن تساهم في هذه العمليـة – إسرائيل من خلال "تخفيف القيود علـى الحركة وإمكانية التنقـل" والسلطـة الفلسطينية من خـلال بناء الإطـار المؤسسي اللازم والجهـات المانحة من خلال تمويـل العمليـة الكاملة. تأكيدا على النظـرة الإشرافية الليبرالية الجديـدة المهيمنة في البنك الدولي فـإن هذه النشاطات الثلاثة تهدف أساسا إلى تمكين القطاع الخاص الفلسطيني من النمو مما سيؤدي إلـى مستقبل اقتصادي مستدام بالنسبة للسـكان الفلسطينيين في تلك المناطق. ضمن هذا المنظور، لا توجـد علاقـة بنيوية للاستغلال والهيمنة بيـن إسرائيل والشعب الفلسطيني فـي الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى نفس الشاكلة فإن مصطلح "المجتمع الدولي" يعمل أيضا على تفريغ الاقتصاد العالمي مـن علاقـات القوى الهرمية بشـكل حاد، مؤطرة تلـك العلاقة في جسم متجانس مفـرغ من المصالح الفئوية يهتم فقط برفاه الشعب الفلسطيني.

تغييـب القـوة التسلطية هذا يؤدي في الواقع إلى تجسيد يدمج الاستعمـار الإسرائيلي في عملية التنمية نفسهـا. وبهـذا يستطيع البنك الدولـي أن يشير إلى أن التنميـة الفلسطينية تستدعـي "تخفيفا للقيود الاقتصاديـة [الإسرائيليـة] المتواصلـة"[32] – وهذه صيغة لا تطعن في حق إسرائيـل في السيطرة على الحركـة فـي حد ذاته بل علـى العكس إن تلـك الصيغة في واقع الأمـر تطالب إسرائيـل بممارسة تلك الصلاحيـة من خلال اتخاذ القرار حول المدى الذي يسمح فيه للسلع والأفراد الفلسطينيين بالحركة. ويتجلـى تغييـب السطوة الإسرائيلية أيضا في دعوة البنك الدولي للسلطـة الفلسطينية "لتواصل العمل

31 World Bank (2010). The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee September 21, p.30.

32 World Bank (2008). The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank, p.viii.

مـع شركائها الإسرائيليين على محاولة عودة طاقم الجمارك الفلسطيني إلى جسر ألنبي حيث يمكنهم معـاودة العمل جنبا إلى جنب مع الجمـارك الإسرائيلية وممارسة كافة إجراءات الجمارك على الحدود واكتساب الخبرة اللازمة".[33] من هنا يتم تقييم طاقم الجمارك الإسرائيلي على أنهم خبراء محايدين فـي ضبط الجمارك وليسوا موظفيـن لدى السلطة الاستعمارية [الكولونياليـة]. وبهذا يتحول الاحتلال إلـى شريك في التنمية الفلسطينية. وتتجلى هذه العمليـة بوضوح أكبر في قبول البنك الدولي الصريح للجـدار العـازل – الـذي أفتت محكمة العدل الدوليـة بأنه غير شرعي سنـة 2004 – حيث تجلى هذا القبول في قيام البنك الدولي في تمويل نقاط التفتيش الإسرائيلية على الجدار (وكذلك في كافة أرجاء الضفة الغربية).[34]

قـد يحـاول البعض تبرير هذا النهـج على اعتبار أنه وسيلـة للتعامل مع الوضع القائـم لمجرد تحسين الظـروف الحياتيـة اليومية للفلسطينييـن على الأرض. ولكـن المشكلة مع هذه النظـرة للأمور هي أن فرضـ تجسيد السلطة الإسرائيلية في عمليـة التنمية يسهم في تقوية أواصر تلك السلطة وشد عزمها. فمـن خـلال تصوير إسرائيل على أنهـا شريك محايد أو "صاحب علاقة" آخر تـزداد صعوبة مواجهة الحالـة الاستعمارية الاستطانية الإسرائيلية بأي طريقة ذات مغزى حيث إن بنى الاحتلال تتوغل بشكل متزايـد مكونـة جزءا لا يتجزأ من التنميـة الفلسطينية نفسها. ويمكن أن يؤدي هـذا الأمر إلى تغير في شكل السيطرة الإسرائيلية – فالابتعاد عن التواجد العسكري المباشر للتحول إلى الاعتماد بشكل أكبر علـى ممارسـة سلطة بيروقراطية – قانونية – اقتصادية للدليـل على هذا الأمر – ولكنه لا يغير بشكل جوهري العلاقة القائمة بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

33 World Bank (2011). "Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery", April. p.16. Available at http://www.worldbank.org.

34 World Bank (2005), The "Door to Door" Movement of Goods, July 5. p.6; Stop the Wall, "Development or normalization? A critique of West Bank development approaches and projects" http:///stopthewall.org. See below for further examples of this process of incorporation of the occupation into development practice.

5. الليبرالية الجديدة وحيادية الأسواق

الإطار الاقتصادي الذي تبنته السلطة الفلسطينية، ألا وهو برنامج التنمية والإصلاح الفلسطيني، يعتبر تعزيزا إضافيا لكيفية إفراغ مأسسة السلطة من استراتيجية التنمية – مما أدى إلى تحول علاقات القوى إلى النمط السائد ضمن الوضع القائم بحيث عززها وقواها فعليا. وقد تم عرض الخطوط العريضة لبرنامج التنمية والإصلاح الفلسطيني في البداية في تشرين الثاني 2007، حيث استندت إلى سلسلة مفصلة من المقترحات قدمها البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية.[35] وقد أصبح هذا البرنامج منذ ذلك الوقت هو الإطار الموجه للسياسة الاقتصادية وبخاصة في مناطق الضفة الغربية حيث الحكم الفعلي للسلطة الفلسطينية تحت قيادة أبو مازن.

الحجة التي بني عليها برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطيني ليبرالية جديدة بمعنى الكلمة، تتعهد فيها السلطة الفلسطينية باتخاذ سلسلة من الإصلاحات الضريبية حتى تحقق "اقتصاد سوق حر متنوع ونشط يقوده أعلام القطاع الخاص ويتفاعل مع العالم العربي، [و] يكون منفتحا على الأسواق الإقليمية والعالمية."[36] وقد ألزم برنامج الإصلاح هذا السلطة الفلسطينية ببرنامج تقشف مالي تخطى التدابير التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أي دولة أخرى في المنطقة.

فقد شملت تلك التدابير تقليص حاد في عدد العاملين في القطاع العام (حيث ألزمت السلطة الفلسطينية نفسها بتقليل وظائف هذا القطاع بنحو 21% مع حلول 2010)[37]، ووعدت بعدم رفع رواتب العاملين في القطاع الخاص، وهذا ما كان يعني في الوقع تخفيضا حادا في الأجور الفعلية بفعل التضخم الهائل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ مع إنهاء الدعم المالي المقدم لفواتير الكهرباء والمياه حيث اشترطت على المواطنين تقديم "براءة ذمة" لتلقي أي خدمات بلدية أو حكومية.[38]

أما في الشق المخصص للتنمية في برنامج التنمية والإصلاح الفلسطيني فإن الهدف هو استخدام العمالة الرخيصة في المناطق والحدائق الصناعية الواقع على الحدود التخومية للأراضي الفلسطينية

---

35 See Hanieh, Adam. (2008). "Palestine in the Middle East: Opposing Neoliberalism and US Power," in MRzine, 19 July. http://www.monthlyreview.org/mrzine). For an excellent recent critique of the PRDP, see Raja Khalidi and Sobhi Samour (2011), "Neoliberalism as Liberation: The Statehood Program and the Remaking of the Palestinian National Movement" Journal of Palestine Studies, Vol 40, no. 2 (Winter 2011), p. 6.

36 Palestinian National Authority (2007). Building a Palestinian State: Towards peace and prosperity, December, p.18. Available at, http://imeu.net/engine2/uploads/pna-full-report.pdf

37 PNA (2007), p.13

38 لقد أتى هذا الإجراء بآثار وخيمة على الفقراء حيث إن الدعم المالي لفواتير الكهرباء والمياه (أي السماح بمواصلة تقديم تلك الخدمات رغم عدم دفع الفواتير) كان السبيل الرئيسي لصمود ملايين الناس في بيئة تنحدر نحو مستويات فقر عالية بسرعة كبيرة. وكان هذا الإجراء الجديد يعني أن أولئك الذي يقدمون طلبات للحصول على مختلف الخدمات – بما في ذلك الحصول على بطاقات الهوية ورخص السيارات وتصاريح البناء وغيرها يحرمون من الحصول على تلك الأوراق الرسمية إذا كانت لديهم ديون غير مسددة. ويتم خصم ديون الخدمات العامة لموظفي القطاع العام كاقتطاعات من رواتبهم.

في الضفة الغربيــة. حيث ستضم تلك المناطق استثمارات إسرائيلية وفلسطينية وإقليمية في قطاعات السلــع التقليدية ذات القيمة المضافة الضئيلة (مثل النسيــج والملابس) وكذلك قطاعات التكنولوجيا المتقدمــة التــي مــن شأنها أن تكمــل الاقتصــاد الإسرائيلي. وهي تعطــي مثالا آخر علــى كيفية تطبيع بنــى الاحتلال وإضفــاء الشرعية عليها ضمن نمــوذج التنمية الذي يسعى إليه البنــك الدولي والسلطة الفلسطينيــة.[39] فعلى سبيل المثال الأرض المخصصة للمنطقة الصناعية فــي جنين صودرت مرتين مــن المزارعيــن الفلسطينيين: الأولى سنــة 1998 عندما روجت السلطــة الفلسطينية لفكرة المنطقة الصناعيــة والثانيــة سنة 2003 عندما صادرتها السلطات العسكريــة الإسرائيلية لبناء الجدار العازل "المنطقة المحايدة"[40] وبهذا أصبحت مصادرة الأراضي، وهي عنصر رئيسي في استراتيجية إسرائيل الاستعماريــة في الضفــة الغربية، جزءا من شق "التنمية" في برنامج الإصــلاح والتنمية الفلسطينية. كمــا أنه مــن المتوقع أن يتحول جدار الفصــل العنصري إلى الحدود الشماليــة للمنطقة الصناعية في جنين.

لقــد تعرض برنامج الإصلاح والتنميــة الفلسطينية لانتقادات فــي مناطق أخــرى؛[41] المسألة الوجيهة فــي هذه الورقة هــي الطريقة التي تعرض فيهــا استراتيجية السلطة الفلسطينيــة الاقتصادية الشاملة وحيادية المؤسســات الدولية والأهم ترويجها لحيادية الأسواق نفسها. في الحالة السابقة فإن الصورة التــي تجهر بها المؤسسات المالية الدولية هي أنها مؤسســات محايدة تضم الخبراء الفنيين بالقضايا الاقتصاديــة الذيــن يسعون فقط لتوفير مشــورة رشيدة حول قضايا السياســة الاقتصادية والحكم من خلال مؤسسات الدولة.[42]

ولكــن في واقع الحال فإن البنك الدولي ومنظمة النقد الدولي قــد علمتا كمؤسستين رئيسيتين للترويج لليبرالية الجديدة على المستوى العالمي – حيث فرضتا هذا البرنامج الاقتصادي عبر آلية الدين. في حــال فلسطيــن، تعزز سلطان المؤسسات الماليــة الدولية كثيرا بسبب تمويل الجهــات المانحة للسلطة الفلسطينية من خلال صندوق ائتمان مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة ويديره البنك الدولي.[43]

---

39 التطورات الأخيرة في المناطق الصناعية بنوع من التفصيل (www.bisan.org) لقد وثق الباحثون في مركز بيسان للأبحاث والتنمية for example, "Industrial Zone in Jalama... Sacrificing Agricultural Land in exchange for promises for solving Unemployment Problem" in Bada'el, Issue 2, December 2010.

40 Stop the Wall, "Development or normalization? A Critique of West Bank Development Approaches and Projects," 20 May 2008.

41 Hanieh (2008); Khalidi and Samour (2011).

42 من المثير أن نلاحظ كيف يتم استخدام كلمة 'تقنوقراطي – الخبير الفني البحت' بشكل متكرر لنقل هذا الحس بوجود خبير محايد لا يألوا بالة ل 'السياسة' وهو بالتالي يستطيع أن يصبح قائدا على قدر أكبر من المسئولية. وغالبا ما يتم توصيف رئيس الوزراء الفلسطيني، سلام فياض، بأنه مثال صارخ على هذا 'التقنوقراطي – الخبير الفني البحت' – وهذا أداة لغوية أي أنها في هذه الحالة تؤدي دور يتم من خلاله عكس برنامج البنك الدولي الاقتصادي (الذي كان فياض أكبر مؤيديه) على أنه مشروع محايد وصحيح بشكل موضوعي.

43 http://go.worldbank.org/JJUOZ8HYI0

وشـرط صرف تلك الأمـوال هو تنفيذ برنامج الإصلاح والتنمية الفلسطينـي. من هنا، فإن المؤسسات الماليـة الدوليـة تتحكم بشكل مباشـر بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية – وعليه فـإن أي فهم لعمليات التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة يستدعي التحري الكامل عن علاقات القوة المتأصلة في مؤسسات على شاكلة البنك الدولي.[44]

إن الادعاء بأن الأسواق نفسها محايدة وسوف تأتي تلقائيا بأفضل نتيجة ممكنة هو أيضا من الفرضيات الأساسيـة التـي يتضمنهـا البرنامج الاقتصـادي الخاص بالسلطـة الفلسطينية/ المؤسسـات المالية الدولية. وعليه فقد كتب البنك الدولي بخصوص التجارة ما يلي:

> بصفتهـا سوق مفتـوح وصغير فإن الدولة الفلسطينيـة المستقبلية سوف تعتمد على زيـادة حجم التجارة ... زيادة التجـارة والاندماج في الأسواق العالمية سوف يعطي المستهلكيـن إمكانية للوصـول لمجموعة أشمل من المنتجـات بأسعار متدنية أكثر، بينما سوف يستفيد المنتجون من الأسعار الأعلى التي نجدها في السوق العالمي... بالإضافـة لذلـك، فـإن الدخول فـي المنافسة فـي أسـواق التصدير سـوف يجبر المنتجين الفلسطينيين على رفع مستوى إنتاجيتهم ما سيرفع مستوى العمالة ويرفع الأجـور ويقلل من مستويات الفقر... [التجارة في المدخلات الوسيطة] توفر فرصة مهمة للدولة الفلسطينية المستقلة، التي تقع على مقربة من الاقتصاديات المتطورة جدا مثل إسرائيل وأوروبا.[45]

ينطـوي هـذا المنظور على دلالة من حيث اعتبـاره لأن سير السوق بدون إعاقة[46] هـو السبيل نحو إنتاج أفضـل نتيجـة ممكنة (زيادة مستوى العمالة ورفع الأجور والحد من الفقر وما غير ذلك). كما أنه مثال إضافي على "نموذج السلطة المتناغمة" – حيث أن كافة المشاركين، سواء كانوا ذوي ثروة أو فقراء، فلسطينييـن أو إسرائيليين – يستفيدون من توسع انتشار علاقـات السوق. هنا تختفي سطوة القوة ولا يوجد أي إقرار بأن المالكين لزمام القوة والسطوة هم القادرون على تشكيل النتائج بما يخدم أهدافهم وغاياتهـم الخاصـة. في واقع الأمر، فإن السيناريو الأكثر احتمالا للحدوث في سيناريو البنك الدولي – وبالذات بسبب قرب الفلسطينيين من "الاقتصاديات المتطورة جدا في إسرائيل وأوروبا" – هو تكوين

---

44 في الواقع فإن بعض المنظمات القاعدية الفلسطينية ذهبت في حديثها بعيدا لتصف تلك المؤسسات المالية على أنها "حكومة بديلة/ حكومة ظل" بحكم الواقع في الضفة الغربية، وأنها تملي برنامج التنمية الخاص بحكومة سلام فياض. (Stop the Wall (2008) "National BDS Steering Committee: Bethlehem Investment Conference: Development or Normalization?" 20 May).

45 World Bank (2011). "Building the Palestinian State: Sustaining Growth, Institutions, and Service Delivery", April. p.13.

46 وفي قسم لاحق من هذا التقرير، يبين البنك الدولي ما يقصده: "يجب وضع السياسة لتسهيل وتيسير التجارة، وليس لزيادة إيرادات الحكومة وإعادة توزيع الموارد أو لتعزيز قطاع على حساب قطاع آخر. يجب أن تكون التعرفة متدنية ويجب ألا يتم وضع قيود كمية على العوائق التجارية التي لا تتعلق بالتعرفة. نظرا لأهمية التجارة الحيوية فلربما تفكر حكومة الدولة الفلسطينية القادمة بالانتقال نحو سياسة التجارة الحرة كما فعلت إستونيا وهونغ كونغ وسنغافورة قبلها." البنك الدولي (2011)، ص. 14.

قوة عاملة متدنية الأجور ومستغلة بشكل كبير (وهو شرط مسبق "للتحول نحو سوق تصديري منافس" و"تحسين الإنتاجية"). وهنا فإن الاحتمال الأكبر هو إفقار الأغلبية وإغناء طبقة صغيرة من المجتمع الفلسطيني تتحول إلى جهة التخاطب مع رأس المال الإسرائيلي والأجنبي. وهنا تكون نهاية المطاف، كما يصورها خالدي وسمور، تبعية دائمة للفلسطينيين لإسرائيل والسماح برخاء شخصي للبعض ولكن مع إفقار جماعي لكافة الآخرين.[47]

توجد أمثلة عديدة يمكن طرحها على سلطان القوة ضمن حالة السوق. ولكن النقطة الرئيسية هي أن فرضية حيادية السوق تعني أن أولئك الذين يستحوذون على القوة سوف يستفيدون – وفي حالة الفلسطينيين فإن هذا يعني حتما الشركات الإسرائيلية وطبقة ضيقة من النخبة الفلسطينية – بينما سوف يشهد غالبية السكان تدهورا في مستويات معيشتهم. ومن النتائج المحتملة للبرنامج الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وهذا ما أثبت مؤخرا بشكل كامل ومذهل في إحصائيات الفقر الأخيرة، زيادة الفجوة في المجتمع الفلسطيني.[48] أحد تبعات ذلك هي فهم وتقييم التنمية الفلسطينية ضرورة لتخطي مجرد الإجراءات التراكمية ل "النمو" الاقتصادي (مثل إجمالي الناتج المحلي) بغرض التمكن من تكوين صورة دقيقة للرابحين والخاسرين في هذه العملية.

هناك ناحية أخيرة في الليبرالية الجديدة يجدر التركيز عليها، ألا وهي التوسع الهائل في الأسواق المالية الذي تجلى في الضفة الغربية خلال الفترة الماضية. فحسب سلطة النقد الفلسطينية فإن حجم الاعتمادات البنكية قد تضاعف تقريبا ما بين 2008 و أيار 2010 (مسجلا ارتفاعا من 1.72 مليار دولار إلى 3.37 مليار دولار).[49] ويأتي جزء كبير من تلك الاعتمادات من الإنفاق الاستهلاكي على العقارات السكنية وشراء السيارات أو لغايات الاستهلاك باستخدام بطاقات الائتمان – حيث توسعت الاعتمادات في هذه القطاعات الثلاثة مسجلا زيادة ملحوظة بنسبة 245% ما بين 2008 حتى 2011 (لتبلغ 466 مليون دولار في الربع الأول من 2011).[50] لابد من مقارنة تلك الأرقام مع تفشي الفقر على نطاق شاسع في الأرض الفلسطينية المحتلة – حيث كانت معدلات البطالة سنة 2010 قريبة من ربع القوى العاملة (23.7%) وبلغ إجمالي الناتج المحلي لكل نسمة 1847 دولارا فقط. يلقي التوسع في الأسواق المالية الضوء على أن الكثير من التنمية التي تظهر في الواجهة في مجمل أنحاء

47 Khalidi and Samour (2011).

48 يوثق جميل هلال أن "الأسر الأغنى التي تشكل 10% قد استهلكت 26.6% من إجمالي الاستهلاك الشهري سنة 2007 مقارنة مع 17.2% سنة 2006 و31.8% سنة 2008. أي بعبارة أخرى فإن أغنى 10% من الأس في الضفة الغربية وغزة استهلكت سنة 2007 ثمانية أضعف ما استهلكته أفقر 10% من الأسر" Jamil Hilal (2010). A Dangerous Decade: The 2nd Gender Profile of the Occupied West Bank and Gaza (2000 – 2010) Institute for Women's Studies, Birzeit University The Pauperization of Women, Men and Children in the WBGS, p.2.

49 Palestine Monetary Authority, Monthly Statistical Bulletin May 2011, p.13 (Table (14): Distribution of Credit Facilities by Type and Currency).

50 Table (16): Credit Distribution by Economic Sector, p.17

الضفة الغربية (وبشكل ملحوظ في رام الله) هي تنمية وقودها الدَين. وهذا ينعكس في التحول الشكلي الساحـق للمشهد في رام الله خلال السنوات الأخيرة القليلـة، والانتشار الواسع لليافطات الكبيرة التي تروج لمصارف وللقدرة على شراء أغراض مثل المنازل والسيارات وغيرها من البضائع من خلال أخذ ديون [قروض].

يعتبـر نمو المال مـن السمات الجوهرية لليبراليـة الجديدة – التي تصنف حسـب المؤسسات المالية الدوليـة على أنهـا "التعمق المالي" – وتؤدي دورا كبيرا جدا في كيفيـة التعبير عن القوة والسلطة في الأرضـ الفلسطينيـة المحتلة.[51] ويكون لهـذه الأشكال من الدَين الاستهلاكي للفـرد والأسرة أثر عميق علـى كيفية نظرة الناس لقدراتهم على مواجهـة الصراع الاجتماعي وعلاقاتهم مع المجتمع (الشكلين الثاني والثالث للقوة). وبشكل خاص، فإنهم يتفاعلون ليغيروا طرق سلوك الأفراد – من خلال الترويج لفكرة أن الحلول لمشاكلهم هي حلول فردية بطبيعتها وليست جماعية. وهذا ينسجم تقريبا مع التراجع في تقديم الخدمات الاجتماعية الذي يندرج تحت هذه الليبرالية الجديدة، مع تحول استخدام التمويل الخاصـ الآن لتلبيـة الاحتياجـات الأساسية التي كان يمكـن توفيرها خارج نطاق السـوق.[52] ومع تزايد تضييـق الخناق داخل شبكة العلاقات الماليـة، يتم تعليم الأفراد أن يلبوا احتياجاتهم من خلال السوق – غالبا عبر استدانة الأموال – بدلا من أن يقوموا بالصراع الجماعي من أجل الحصول على حقوق اجتماعيـة. وهكـذا يتحول الحـس الفردي بالقيمة الذاتيـة، التي لم تعد تقاس من خـلال التضامن مع المجتمـع أو الصـراع الجماعـي، بل من خـلال الممتلكات الفردية. ومـع إنشاء تلـك العلاقات المالية للدَيـن تتحول طبيعة علاقاتنا بالمجتمع إلى الطبيعة الفردوية. ويكـون لها تأثير عميق حافظ للمشروع السياسـي الأوسـع – حيث يبدأ الناس الاهتمام ب "الاستقرار" والقـدرة على تسديد الدين – ويجتث بذلك إمكانية الكفاح/ النضال الجماعي.[53]

أحـد الأمثلـة الصارخـة على هـذه العملية هي طبيعـة الصـراع المتمحور حـول السجنـاء السياسيين الفلسطينييـن المعتقليـن في السجـون الإسرائيلية. التحول الذي حل خلال العقـد الماضي حيث حولت إدارة السجون الإسرائيلية الاعتقال إلى نطاق من "الخصخصة" حيث نقلت إلى المستوى الفردي عملية

---

51 See Anne Sassoon (1991), "Globalisation, Hegemony and Passive Revolution" New Political Economy, 6:1; Gérard Duménil and Dominique Lévy (2001). "Costs and beneŽfits of neoliberalism. A class analysis," Review of International Political Economy 8:4 Winter: pp.578–60; David Harvey (2005), A Brief History of Neoliberalism, Oxford University Press, for various perspectives on neoliberalism, finance and political power.
Costas Lapavistas makes this point strongly in his theorization of financialization. See Lapavistas, Costas (2009). "Financialised Capitalism: Crisis and Financial Expropriation", Historical Materialism, 17, pp.114–14.

52 Costas Lapavistas makes this point strongly in his theorization of financialization. See Lapavistas, Costas (2009). "Financialised Capitalism: Crisis and Financial Expropriation", Historical Materialism, 17, pp.114–14.

53 للمزيد من النقاش حول كيفية قيام الليبرالية الجديدة التي يوجهها التمويل بتحول أشكال التضامن الاجتماعي والصراع السياسي، اطلع على: see Greg Albo, Leo Panitch and Sam Gindin (2010) In and Out of Crisis: The Global Financial Meltdown and Left Alternatives, PM Press: Oakland, US.

تمويـن الاحتياجات الأساسية للحياة بالنسبة للسجناء – حيث مكنت السجناء من شراء ما يرغبون فيه (مـن ملابـس وأجهزة كهربائية ومـواد ترفيهية وغيرها) من خلال كانتين السجـن – ما يبدو أن له أثر عميق من حيث تحويل الانتباه عن الصراع الجماعي من أجل الحقوق.[54] يسعى السجناء لتحسين ظروف حياتهم من خلال الاستهلاك الفردي وهنا يتحول توجه الصراع الخارجي ليركز على قيام الأسر فرادى بتجنيـد الأموال لتلبية احتياجاتهم (غالبا من خلال تكبد الديون). بالطبع لم يحدث هذا الوضع بسبب خطأ ارتكبه السجناء وحدهم بل بفعل انعكاس للتغيرات الاجتماعية والسياسية الأعم التي تحدث خارج جـدران السجون. ومع ذلـك يعكس تماما طبيعة الليبرالية الجديدة كشكل مـن أشكال القوة الاجتماعية التي تحول طريقة تخيل الناس لطاقتهم الكامنة من أجل الصراع وبناء حس لقيمتهم الذاتية.

ليـس القصد من هـذه المناظرة عكس حالـة تشاؤمية لا يمكـن الخروج منها حـول إمكانية الصراع/ النضـال الجماعـي بـل لجدولة الطريـق التي يولد مـن خلالها نقل الاقتصـاد إلى "سطـوة الليبرالية الجديـدة" نوعا من التوجه نحو إقحام الصراع/ النضـال السياسي في "هيمنة الليبرالية الجديدة". فـي الوقت ذاتـه يؤدي هذا أيضا إلـى نقطتين جديدتين فـي الصراع. فكجزء لا يتجزأ مـن الليبرالية الجديدة التي تقاد بالمال وحده يظهر خلل عميق في أنماط وأشكال التراكم بين مختلف القطاعات من السـكان والمناطق الجغرافية؛ وهكذا تنتج تلـك الليبرالية الجديدة تناقضات أكثر حدة داخل المجتمع الفلسطيني. إن الاعتراف بتلك التناقضات ضرورية لتقييم مختلف إمكانيات التنمية والقدرة على حقن ديناميكية اللصراع في خضم تلك العملية.

54 تستند هذه الملاحظة إلى الحوارات مع اثنين من السجناء السياسيين المحررين (وهما نشيطان حاليا بشأن قضايا الأسرى) في رام الله، حزيران 2011

الخلاصة

لقد ناقشت هذه الورقة أنه نظرا لكون سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة شكل من الاستيطان الكولونيالي (الإحلالي) فإنه من المستحيل بمكان أن تحدث التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة بدون أن تواجـه تلك السطوة. فالتنمية تتشابك دائما مع أشكال السلطة التـي تبني قدرة الفلسطينيين على المقاومة ولهـا تبعات نفسية على الطريقـة التي يحدد فيها الشعب سلوكه وتفكيره بنفسـه وبعلاقته في المجتمع. فأي مفهـوم للتنميـة يلـزم التفكير فيه في هذا السيـاق – فهم كيفية تفاعل القوى، وكيف تعيـد إنتاج نفسها، وما يمكـن عملـه لتحديها. وهذا يعني أن نفهم أن أحد الطرق التي تتفاعـل فيها القوة هي من خلال حمل الناس علـى الاعتقاد بأنها غير موجودة من خلال إقناعنا بحياديـة عملية التنمية. وإذا ما قبلنا بهذا التصور، نبدأ بالتعامل مع التنمية على أنها عملية تكنوقراطية خالية من البعد السياسي، وبهذا نقوم بتعزيز ودعم الأشكال المهيمنة للقوة. لهذا بات من الملح أن نفضح تلك القوة وأن نكشفها للعيان – أو أن نفكر بشكل واع أكثر حول طريقة تأصل علاقات القوة في كافة ممارسات التنمية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

بالنظـر لتلـك النقاط العامة، كيف يمكن تصور التنمية ليـس كمسألة "نمو أو حكم أو مشاركة" – بل كشكل مـن اشـكال المقاومة والصـراع؟ ارتباطا بسمات القوة التـي وضحناها فيما سلف، نجـد ثلاث نقاط يمكن طرحها على سبيل الخلاصة لهذه الورقة.

أولا، إذا كان جوهـر الاستيطـان الكولونيالي / الإحلالي الذي تمارسـه إسرائيل عبارة عن محاولة مستديمة لشرذمة الشعب الفلسطيني وإخراجه من تاريخه، فإنه من الجوهري أن تعيد تأطير التنمية بحيث تواجه هذه العملية وتضمن وحدة الشعب بكامله. وهذا يعني البحث عن سبيل لبناء العلاقات والصلات عبر الحدود التي أنشئت – سواء على الصعيد المادي أو الذهني – بفعل الاستعمار. ما حجم التفكير التنموي، مثلا بالتفكير فـي تعزيـز الصلات بيـن الفلسطينيين من مواطني الأرض المحتلة سنة 1948 وسـكان الضفة الغربية أو مـع فلسطينيـي الشتات؟ بالطبع هنـاك مشاكل عملية تواجهنا هنا – وهي بالتحديـد نابعة من عملية تقطيع الأوصـال التـي باتت أمرا مكتوبا بفعل الإجراءات القانونيـة والإدارية – ولكن المهم هنا هو أن عملية تقطيع الأوصال هذه جوهرية لإنجاح عمل قوة الاستعمار [الإحلالي].

ثانيا، من العناصر الحاسمة لمقاومة السلطة يعني رفض إضفاء الشرعية عليها كما ناقشنا سالفا، فإن جزءا كبيـرا مـن الإطار المهمين على التنمية يتكـون في الواقع من إدماج بنى الاحتلال فـي عملية التنمية نفسها. ويمكن أن نلحظ هذا الأمر في وضوح في الإطار الاقتصادي الذي تروج له المؤسسات المالية الدولية والذي تبنته السلطة الفلسطينية – نموذج تطوير المناطق الصناعية يعتبر المثال الصارخ أكثر من غيره على هذه الظاهـرة. "التنميـة كجزء من الصراع" يعني تبني إطـار يرفض تطبيع السلطة الاستعمارية بهذه الطريقة.

ومـن الأمثلة القوية جدا على هذا العمل هناك عمليات المقاطعة وحركة إخراج الاستثمارات والعقوبات التي ترفض أي نشاطـات مشتركة مع مؤسسـات الدولة الإسرائيليـة أو مع المشاريع التي تحـاول تطبيع السلطة الاستعماريـة وعرض حالة الفلسطينيين كما لو كانت مجرد "نزاع" بين طرفين. إن نجاح حركة المقاطعة وإخـراج الاستثمارات والعقوبات ينبـع من الطريقة التي أبرزت فيها واقع القوة وفضحته معلنة بذلك رفضها لمنحـه صفـة الشرعية أو لتطبيعه أن تقول لا يمكـن أن يكون عملا قويا إلى أبعد حـد. كما لابد من التشديد على مفهوم مناهضة التطبيع حيث إنه ليس اختراعا حديثا أو مستوردا من الخارج بل هو بالذات ما لعب دورا مركزيا في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني لعقود.

أخيـرا، استراتيجيـة التنميـة المبنية على أساس الليبرالية الجديـدة التي نسختها خطـة الإصلاح والتنمية الفلسطينيـة ولّـدت مستويات حادة من غياب المسـاواة في المجتمع الفلسطيني نفسـه. فالليبرالية الجديدة تعمـل على تفريق وتجزئة المجتمع الفلسطيني إلـى وحدات مقطعة الأوصال – مما يحيد الشعب عن الصراع الجماعـي لينتقـل نحو النموذج الاستهلاكي الفـردوي بوساطة عملية التمويل. فالمجتمـع الذي يتم بناؤه بناء علـى هذه المبادئ يضعف مـن قدرة الشعب الفلسطيني علـى المقاومة. لهذا السبب، فـإن الصراع الداخلي ضـد الليبرالية الجديدة يرتبط ارتباطا وثيقا بالصراع الأكثـر شمولية ضد السطوة الإسرائيلية. من الناحية العمليـة فإن هذا يعني التركيز على تعريف الحقوق الاجتماعيـة وتوسيعها على رفض أسطورة حيادية السوق. وقـد شـدد جميـل هلال بشكل محدد على هـذه النقطة حيث أشار إلـى أنه "تمكيـن الفلسطينيين في الضفة الغربيـة وقطـاع غزة من تنظيـم أنفسهم والوقوف في وجـه التحديات التي تفرضها دولـة التمييز العنصري الكولونيالـي [الإحلالـي] يتطلب أن يتم توجيه هذا التمكين على أساس مبـادئ المساواة والعدالة الاجتماعية فـي تشكيل مجتمعهم، وعدم تركـه تحت رحمة نزوات القوة الاستعمارية والمانحين والسوق." ويواصل حديثه ليقترح حملات ممكنة، مثل "تشريع وضع حد أدنى كريم للأجور، وتوفير حماية رسمية عبر مؤسسات الدولة للعاطليـن عن العمل، وإعادة تفعيل قانون الضمان الاجتماعـي وتنفيذه بقدر ما تسمح به الموارد المتوفرة مع تولية اهتمام خاص لذوي الاحتياجات الخاصة. واستراتيجية توسيع توفير الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجانـي بحيث تغطي كافة المواطنين هي الاستراتيجيـة القادرة على التمكين. فهذه الاستراتيجية يجب أن تستند إلى تقدير لدور المرأة في توفير الرعاية وحقها في المشاركة في القوى العاملة المدفوعة الأجر".[55]

وبالتالـي فـإن إيجاد إطار آخر للتنمية كوسيلة للصراع والمقاومة، تدمـج فهما كاملة للسطوة الإسرائيلية – وتواجـه الشرذمة بشكل واع وترفض إضفاء الشرعية على دولة إسرائيل أو تطبيـع العلاقات معها، وترفض الليبراليـة الجديدة – هو ما يعطـى معنى حقيقيا ل "التمكين". يبين تاريخ الشعب الفلسطيني أنه فقط في أوقـات الصراع الجماهيـري الجماعي، الذي تتم خلال مواجهة السطـوة الإسرائيلية بكافة تجلياتها، يظهر بصيص من إمكانية تحقيق التنمية البشرية.

55 Hilal (2010), p.12.